العدد ٤٧٥- الاحد ٢٢ شباط ٢٠٠٩ م - ٦٧٥٨ آ

الضياء
بهرا

Bahra No 475. Sun. 22 Feb 2009

أسوأ الرؤساء: مؤرخو أميركا يحاكمون بوش

ميدل ايست اونلاين
MIDDLE EAST ONLINE

لا يزال ابراهام لينكولن الذي احتفل الاميركيون بمئويته الثانية هذا الاسبوع، اعظم رئيس للولايات المتحدة، بموجب تصنيف اعده ٦٥ مؤرخا وضعوا الرئيس السابق جورج دبليو بوش في المرتبة السادسة والثلاثين. ولم يأخذ هذا التصنيف باراك اوباما الرئيس الرابع والاربعين للولايات المتحدة في الاعتبار لانه ما زال في السلطة. واوضح هذا التصنيف الذي اعدته شبكة المعلومات السياسية سي. سبان، ان ابراهام لينكولن "١٨٦٠-١٨٦٥" وجورج واشنطن، الرئيس الاول، وفرانكلين دي. روزفلت "١٩٣٣-١٩٤٥"، هم اعظم ثلاثة رؤساء في نظر المؤرخين.

وقد شمل التصنيف ٤٢ رئيسا لأن غروفر كليفلاند قد انتخب لولايتين غير متتاليتين، جعلتا منه الرئيس الثاني والعشرين والرابع والعشرين. وحل جون كينيدي في المرتبة السادسة ورونالد ريغان في المرتبة العاشرة وبيل كلينتون في المرتبة الخامسة عشرة، فيما احتل المرتبة الحادية والعشرين في تصنيف سابق اعد في العام ٢٠٠٠.

ومن بين جميع الرؤساء المعاصرين، حل جورج دبليو. بوش في المرتبة الأسوأ، اي السادسة والثلاثين، بعد ريتشارد نيكسون "٢٧" الذي اضطر الى الاستقالة بعد فضيحة ووترغيت. واعتمد المؤرخون بضعة معايير للحكم على الرؤساء، بدءا بالقدرة على "اقناع الرأي العام" و"الزعامة ابان الازمات"، وصولا الى السلطة المعنوية والعلاقات الدولية. وفي هذا المجال الاخير، سجل جورج بوش أسوأ نتيجة ووضع نفسه في المرتبة الحادية والاربعين. وحصل ريغان على علامة جيدة لقدرته على الاقناع الذي دفعه الى المرتبة العاشرة في التصنيف العام والمرتبة الثالثة على هذه الصفة. وحصل بيل كلينتون ايضا على نتيجة جيدة لقدرته على الاقناع فحل في المرتبة العاشرة في هذا المجال في مقابل المرتبة ١٥ في التصنيف العام. وفي المقابل، فان السلطة المعنوية للرئيس الديموقراطي لا تشكل نقطة قوة لديه في نظر المؤرخين الذين يصنفونه على هذا الصعيد في المرتبة السابعة والثلاثين، اما نيكسون فحل في المرتبة الحادية والاربعين خلف جورج دبليو. بوش "٣٥".

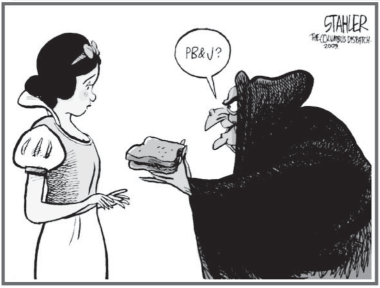

أوروبا تغرق في براثن البطالة والانكماش

العرب أونلاين
Alarab Online

من مصارف لا تزال أوضاعها هشة وتدهور في سعر صرف العملات في أوروبا الشرقية مرورا بظروف اجتماعية متوترة في فرنسا الى انكماش في اسبانيا وتفاقم حالات العجز المالي... يتواصل سيل الاخبار السيئة الاربعاء على الاقتصاد الاوروبي. فحوالي الساعة ١١:٣٠ ت غ، وبعد يومين من الانخفاض، لا تزال البورصات الاوروبية في حالة تراجع حيث خسرت بورصة باريس ٠,٥٦% وبورصة لندن ٠,٨٨% وفرانكفورت ١,٠٤% . وتبدو الاسواق في حالة قلق خصوصا من الوضع المالي في دول اوروبا الشرقية التي انهارت اسعار صرف عملاتها بشكل كبير في الأيام الاخيرة بسبب الازمة الاقتصادية والخوف من هروب الرساميل.

من جهتها، اعربت المفوضية الاوروبية عن قلقها الاربعاء من "تقلبات" اسعار صرف هذه العملات. والوضع الاقتصادي ليس أفضل في روسيا حيث بقي سعر صرف الروبل تحت الضغوط امام سلة الدولار-اليورو التي تعتبر مرجعا للبنك المركزي الروسي، مقتربا من سقف ٤١ روبلا للدولار، وهو ما اضطر البنك المركزي الى دعمه في نهاية كانون الثاني. وتخشى الاسواق ايضا تعرض المصارف الغربية في هذه الدول للخطر في حين لا يزال البعض منها في وضع مرتبك. وهكذا اعلنت مجموعة التامين المصرفي الهولندية "آي ان جي" خسارة صافية من ٣،٧ مليارات يورو في الفصل الرابع ٢٠٠٨ وهو ما تعزوه الى "انعكاس غير مسبوق للازمة المالية" على انشطتها.

وفي المانيا، طرحت الحكومة مشروع قانون يهدف الى منح المصارف سلطة تأميم البنوك حتى ٣٠ حزيران عن طريق نزع ملكية حاملي اسهمها عند الحاجة. ومشروع القانون هذا مصمم على القياس بما يسمح للحكومة بالسيطرة على اسهم المصرف العقاري المتعثر "هيدرو ريل استيت" المهدد بالافلاس في اي لحظة، في حين كان تلقى كفالات عامة تفوق قيمتها ١٠٠ مليار يورو. وفي المقابل، فان الوضع افضل بالنسبة الى بنك "سوسيتيه جنرال" الذي اكد انه ضاعف ارباحه الصافية في العام ٢٠٠٨ لتصل الى ملياري يورو. وفي دول اوروبية اخرى، لم تكن الاخبار الاقتصادية اكثر تشجيعا على الاطلاق مع تأكيد دخول اسبانيا مرحلة الانكماش حيث تقلص اجمالي انتاجها الداخلي -١% في الفصل الرابع.

UNIVERSITAIRES
EN COLERE
LAISSE

وباشرت المفوضية الاوروبية المرحلة الاولى من الاجراءات ضد ست دول، بينها فرنسا واسبانيا، لضخامة عجزها المالي الناجم عن تراجع ماليتها العامة بسبب الازمة الاقتصادية.

ويهدف اجراء كهذا، عبر توصيات محددة، الى ممارسة الضغوط على الدول غير الملتزمة لكي تعيد عجزها الى الحدود القصوى المسموح بها في الاتحاد الاوروبي، اي ٣% من اجمالي الناتج الداخلي.

ودعا المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية جواكين ألمونيا فرنسا واسبانيا الى البدء ببذل جهود اعتبارا من العام المقبل، مشيرا الى ان نهاية العام ٢٠٠٩ وبداية العام ٢٠١٠ ينبغي ان تشيرا الى "بداية الخروج من الازمة".

لكن اولوية الحكومة الفرنسية على الفور تتجه نحو الانعاش الاقتصادي. فبحسب صحيفة "لوموند"، ستصرف فرنسا ٢،٦ مليار يورو لتمويل سلسلة من التدابير الاجتماعية وخصوصا خفض الضريبة عن كاهل اربعة ملايين اسرة، وعلاوة بقيمة ١٠٠ الى ٢٠٠ يورو لبعض العائلات. وبالفعل، فقد اعلن الرئيس نيكولا ساركوزي بعد ظهر الاربعاء هذا الاجراء. وكانت النقابات نجحت في عرض قوة عندما تحركت يوم ٢٩ كانون الثاني وحشدت في الشوارع ما بين مليون ومليونين ونصف مليون شخص. ويحصل كل ذلك في حين جرت تحركات قوية هزت الانتيل الفرنسية ايضا.

وقتل رجل بالرصاص ليل الثلاثاء الاربعاء في غوادلوب حيث تحول الاضراب العام الذي بدأ قبل شهر، الى اعمال شغب على الرغم من الدعوات الى الهدوء التي اطلقتها الحكومة والنقابات.

وفي بقية انحاء العالم، لم تكن الاوضاع افضل حالا. ففي اسيا، قد تؤدي الازمة الاقتصادية العالمية الى اغراق ١٤٠ مليون شخص في الفقر والقاء ٢٣ مليون شخص اضافي في براثن البطالة في هذه القارة في العام ٢٠٠٩، كما قالت منظمة العمل الدولية في تقرير. وفي الولايات المتحدة، يبقى الوضع مقلقا على الرغم من توقيع الرئيس باراك اوباما الثلاثاء على خطة نهوض اقتصادي عملاقة بقيمة ٧٨٧ مليار دولار. اضافة الى ذلك، يطالب مسؤولو المجموعتين العملاقتين الاميركيتين في صناعة السيارات "جنرال موتورز" و"كرايلسر" بمساعدة حكومية تصل الى مليارات الدولارات الاضافية.

هل تنقذ خطة الحوافز الاقتصاد الأميركي

Taqrir
Washington

تصاعدت وتيرة تفاقم الأزمة المالية التي تعصف باقتصاد الولايات المتحدة الأميركية منذ فترة ليست بالقصيرة، حيث فقد أكثر من ٦٠٠ ألف مواطن أميركي وظائفهم خلال شهر كانون الثاني الماضي، في سابقة لم تحدث منذ حوالي خمسة وثلاثين عامًا، حيث يعتبر هذا هو العدد الأكبر الذي يشهده شهر واحد في معدل فقدان الوظائف منذ العام ١٩٧٤.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الأميركية الجديدة للخروج بالاقتصاد الأميركي إلى بر الأمان، وإنقاذه من حالة الركود التي تعتبر الأسوأ منذ الكساد الكبير في القرن الماضي، قضى الرئيس الأميركي باراك أوباما أسبوعًا عصيبًا حاول فيه إقناع أعضاء الكونجرس الأميركي بخطته لدعم وحفز الاقتصاد. فخلال الأسبوع الماضي شهدت أروقة الكونجرس صراعًا محتدمًا بين البيت الأبيض والأعضاء الديمقراطيين من جانب، وأعضاء الحزب الجمهوري من جانب آخر، حول تفاصيل الخطة التي قدمتها الإدارة الأميركية، ومدى الجدوى التي يمكن أن تحققها في سبيل إنقاذ الاقتصاد الأميركي، ودخل قادة الحزبين في جدل محتدم للتوصل إلى تسوية بشأن تفاصيلها، وما تتضمنه من إجراءات، حتى يمكن تمريرها والموافقة عليها، انتهى بالتوصل لتسوية بشأن الخطة نتج عنها تمرير الخطة في مجلس الشيوخ بأغلبية ٦١ صوتًا مقابل ٣٧، وفي مجلس النواب رفض جميع النواب الجمهوريين الخطة، ولكن تم تمريرها في المجلس بأغلبية ٢٤٤ صوتًا من الديمقراطيين. كان هذا الصراع محل اهتمام وسائل الإعلام الأميركية هذا الأسبوع، التي انشغلت برصد ردود الأفعال المتباينة بشأن هذه الخطة بين المشرعين الأميركيين.

هل تنقذ خطة الحوافز الاقتصاد الأميركي؟

وعلى شبكة MSNBC استضاف برنامج واجه الصحافة Meet The Press - الذي يقدمه ديفيد جريجوري David Gregory - عددًا من أعضاء الكونجرس الديمقراطيين والجمهوريين للحديث عن المعركة السياسية التي شهدها الكونجرس الأميركي للتوصل إلى اتفاق بشأن خطة الحوافز والدعم.

وتساءل جريجورى عن إمكانية أن تسهم هذه الخطة في إنقاذ الاقتصاد الأميركي، ومن جانبه أكد السيناتور الجمهوري عن ولاية نيفادا جون إنسين أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار أن تمرير هذه الخطة هو الحل الوحيد لإنقاذ الاقتصاد، فاليابان على سبيل المثال في عقد التسعينيات من القرن الماضي مرت بأزمة اقتصادية كبيرة، وقدمت الحكومة اليابانية آنذاك ست خطط مشابهة لما قدمها الرئيس باراك أوباما، ولكنها لم تنقذ الاقتصاد الياباني من حالة الركود التي مر بها. ومن ثم فيجب أن يتم الحذر بشأن هذه الخطة حتى لا يتم إهدار أموال دافعي الضرائب الأميركيين. وفي هذا الصدد قال السيناتور: إن عملية إنقاذ الاقتصاد الأميركي تحتاج إلى حوار شامل بين الديمقراطيين والجمهوريين للوصول إلى أفضل الأفكار والحلول للخروج من هذه الأزمة.

أما عضو مجلس النواب عن ولاية إنديانا الجمهوري مايك بينس فقد أكد أن جوهر خطة الحوافز التي أعلن عنها الرئيس أوباما تقوم على زيادة الإنفاق الفيدرالي من جانب الحكومة الفيدرالية، وهو أمر رفضه الأميركيون في عهد الجمهوريين، ومن ثم فإن خطة الحوافز هذه لن تفعل شيئا سوى زيادة تدخل الحكومة في الاقتصاد وإثقالها بمزيد من الديون.

أما السيناتور الديمقراطي عن ولاية ميسوري كلاير ماك كاسكيلفقد أشار إلى أن الشكل النهائي لهذه الخطة جاء بعد مشاورات طويلة بين قيادات الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وقد تم التوصل لتسوية بشأنها، على أساسها تم تمرير الخطة في الكونجرس بمجلسيه، وهي التسوية التي يرتضيها الشعب الأميركي من أجل إنقاذ الاقتصاد الأميركي.

وفي السياق ذاته رفض عضو مجلس النواب عن ولاية ماساشوسيتس الديمقراطي بارني فرانك حجة الجمهوريين القائلة: إن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تخلق حكومة كبيرة وأكثر تدخلا في الاقتصاد، الأمر الذي يرفضه الأميركيون، قائلا: إنهم يدفعون بهذه الحجج عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد فقط، ولكن حينما يتعلق الأمر بالإنفاق العسكري نجد كلامًا مختلفا كلية، فهم يؤيدون زيادة الإنفاق.وهو ما كان جليًا في ميزانية وزارة الدفاع للإدارة السابقة تحت قيادة الرئيس جورج بوش، بسبب الحروب التي تشنها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وقبل ذلك أنفقت الولايات المتحدة مليارات الدولارات أثناء الحرب الباردة. وبالرغم من ذلك يرفض الجمهوريون تدخل الحكومة في الاقتصاد، ويدافعون بأن هذه الخطة التي قدمها الرئيس أوباما هي إهدار للموارد الفيدرالية، بالرغم من أن هذه الخطة تهدف إلى ضخ كثير من الاستثمارات في مجالات البنية التحتية المنهارة وإنهاء حالة الركود الاقتصادي.

ماكين الخطة بمثابة سرقة للأجيال القادمة

أما برنامج Face the Nation الذي يقدمه الإعلامي بوب شيفر Bob Schieffer على شبكة CBS فقد أعد حلقة خاصة من البرنامج مع المنافس السابق للرئيس الحالي باراك أوباما على منصب الرئاسة السيناتور الجمهوري عن ولاية أريزونا Arizona جون ماكين، وهو من المعارضين الأساسيين لخطة الحوافز التي طرحها أوباما، بل إنه كان قد طرح خطة بديلة تقوم على ضخ ما يقارب نصف المبلغ الذي طرحه الرئيس أوباما في خطته، ولكنها لم تنل التصويت اللازم لتمريرها. وعن الأسباب التي دفعت السيناتور ماكين لرفض هذه الخطة، أكد أنها الأكبر على الإطلاق ليس فقط فيما تتضمنه من إنفاق حكومي كبير، ولكنها أيضًا تنقل كثيرًا من السلطات والمسئوليات إلى الحكومة الفيدرالية، بل اعتبر أن هذه الإجراءات أكبر من تلك الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لمواجهة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وعلى هذا الأساس سوف يؤدي تطبيق هذه الخطة لتغيرات جوهرية في المبادئ والسياسات التي يقوم عليها الاقتصاد الأميركي. وهذا بالطبع ستكون له آثار سلبية على الولايات المتحدة. وأكد أن هذا النوع من الإجراءات الحمائية التي تشملها الخطة يثبت التاريخ الأميركي أنها لم تكن فعّالة في أي وقت من الأوقات.

وقد وصف ماكين الخطة بأنها عملية سرقة للأجيال القادمة Generational Theft حيث سيتم تكديس مليارات الدولارات، وقد كانت الولايات المتحدة قد خصصت أكثر من ٧٠٠ مليار دولار أميركي في إطار النسخة الأولى لبرنامج إنقاذ الأصول المتعثرة Troubled Asset (Relief Program)TARP ، وهاهي الحكومة الأميركية مرة أخرى تخصص ما يزيد على ٨٠٠ مليار دولار في نسخة أخرى من هذا البرنامج. وشدد السيناتور الجمهوري على الموقف الاقتصادي المعقد الذي تعيشه الولايات المتحدة في الوقت الحالي. حيث أشار إلى أن واشنطن في الوقت الحالي مطالبة بتوفير كثير من المخصصات المالية، فهناك على سبيل المثال الأموال اللازمة لتمويل الحروب التي يخوضها الجيش الأميركي في الخارج، والتي هي بالطبع في حاجة إلى مبالغ مالية كبيرة، ومن ثم سيظل الاقتصاد يدور في هذه الحلقة المفرغة، حيث ستكون هناك حاجة إلى قانون آخر للموافقة على تخصيص أربعة مليارات دولار لمواجهة نفقات هذه الحروب، وعلاوة على ذلك فإن عجز الميزانية الأميركية وصل إلى أرقام قياسية حيث بلغ حوالي ١.٢ تريليون دولار وهذه فقط البداية. كل هذه الأمور ــ حسب ماكين ــ ستدفع بالدين الأميركي إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، وهذه الأعباء سوف يتحملها الأطفال الصغار في المستقبل حينما يتولون زمام الأمور.

وعن مدى إسهام هذه الخطة في إنقاذ الاقتصاد الأميركي، لفت ماكين الانتباه إلى أنه إذا كانت تقارير مكتب الميزانية التابع للكونجرس Congressional Budget Office - وهو جهة محايدة غير حزبية - قد أشارت إلى أن هذه الخطة سوف تساعد على خلق ما بين ١,٣ إلى ٣,٩ مليار وظيفة بنهاية العام القادم، إلا أنه في مقابل هذه المزايا التي ستعود على الاقتصاد، فإن هناك سلبيات ستتمخض عن تطبيق الخطة، حيث سيكون هناك ديون كبيرة على الأميركيين أن يتحملوها خلال السنوات المقبلة، كما أنه من المتوقع أن يحدث تباطؤ في نمو الاقتصاد، وهذه الآثار السلبية ــ كما ذكر ماكين ــ سوف تتحملها الأجيال القادمة في المستقبل.

متى تنجح الخطة؟

وعلى راديو NPR حاولت ليز هالوران Liz Halloran الوقوف على المعيار الذي يمكن بالاعتماد عليه قياس مدى نجاح خطة الإنقاذ التي طرحها البيت الأبيض. وفي هذا السياق عرض التقرير أولا للمعيار الذي وضعه الرئيس الأميركي، حيث أكد أوباما أن معيار نجاح خطته أنها سوف توفر حوالي أربعة ملايين وظيفة للأميركيين.

وعلى هذا الصعيد أكد التقرير أن هذا المعيار رفضه كثير من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين الأميركيين. ولفت التقرير الانتباه إلى تأكيدات زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ ميتش ماك كونيل I الذي أكد أنه خلال فترة الكساد الكبير فإن الخطة التي قدمتها الإدارة الأميركية آنذاك تحت مسمى "New Deal Era" قد فشلت في إخراج الاقتصاد من أزمته، ومن ثم فإن مصير خطة أوباما لن تكون أفضل من مصير هذه الخطة.

أما الخبير الاقتصادي المحافظ في مؤسسة التراث الأميركية Heritage Foundation البحثية براين رايدل Brian Reidl ، فإنه أكد أنه لا يمكن التمييز بين النتائج التي قد تتمخض عن تطبيق هذه الخطة بالنسبة لحالة الاقتصاد، وبين تلك النتائج التي يمكن أن تظهر بسبب عمل آليات التصحيح الذاتي التي يتسم بها نظام السوق، فعلى حد قوله ليس هناك متغير منفرد يمكن على أساسه قياس نجاح الخطة. أما تايلر كوين Tyler Cowen أستاذ الاقتصاد في جامعة جورج ماسون George Mason University، فقد أكد أن الأمر قد يستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام لتقييم مدى نجاح هذه الخطة. وأكد أن على الإدارة الأميركية قبل أن تقدم خطتها التحفيزية، فإن عليها أولاً أن تعمل على تثبيت أركان النظام البنكي في الولايات المتحدة وسوق العقارات أيضًا، والعمل على استقرار أوضاعهم. واتفقت في هذا الرأي أيضًا الباحثة في مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations أميتى شليس Amity Shlaes التي أكدت على أولوية إصلاح النظام البنكي وإصلاح البرامج الاجتماعية والتي على رأسها برامج الضمان الاجتماعي، وإصدار تشريعات ضريبية جديدة يستفيد منها قطاع الأعمال في الولايات المتحدة.

تقييم أداء الرئيس الأميركي

وعلى شبكة ABC أعد كبير مراسلي الشبكة جورج ستيفانوبولوس George Stephanopoulos تقريرًا عن أول مؤتمر صحفي عقده الرئيس الأميركي الجديد في إطار محاولاته لإقناع الأميركيين خاصة المشرعين بالكونجرس بخطته لإنقاذ الاقتصاد، وأكد ستيفانوبولوس Stephanopoulos أنه إذا كان أوباما استطاع أن يقوم بتعيين مجموعة من المسئولين الجمهوريين في مناصب رفيعة داخل إدارته الجديدة، فإنه وجد صعوبة كبيرة في إقناع أعضاء الحزب الجمهوري بالموافقة على خطته. فهو لم يتمكن من التواصل مع الجانب الآخر، الأمر الذي اعتبره المراسل تناقضًا بين الوعود التي قطعها على نفسه أثناء حملته الانتخابية، بإحداث تغييرات جوهرية على الساحة السياسية في الولايات المتحدة، والقضاء على الانتماءات والاتجاهات الحزبية التي سيطرت عليها على مدار الفترة الماضية. وفي إطار تقييمه لأداء الرئيس الأميركي في أول شهر له في السلطة، أكد ستيفانوبولوس Stephanopoulos على أن أوباما واجه معظم المشاكل والعقبات التي اعترضت طريق معظم الرؤساء الأميركيين السابقين في بداية فترات حكمهم.